



مركز الخليج للأبحاث  
العربية للجامعة



## إيران وحلفاؤها.. التخلي التكتيكي أم الانهيار الحتمي



د. رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



عمق النظام الإيراني من الداخل عبر أدوات خارجية، ولكن بسيناريو داخلي تكامل فيه الأزمات فكل ضرورة ليست فقط على منشأة، بل على وحدة الدولة وهيبتها وشرعيتها. وبذلك، فإن الربط بين تفكيك الهيكل السياسي الإيراني، ونهاية سردية محور المقاومة التي حكمت علاقات طهران بالعالم العربي لم يعد تحليلاً استباقياً، بل واقعاً قيد التشكيل الآن، فالضرائب الإسرائيلية الدقيقة التي طالت العمق الإيراني، بما في ذلك البنية التحتية العسكرية والسيبرانية، لم تُسقط منشآت فحسب، بل كشفت هشاشة المنظومة التي طالما وفرت الغطاء للمليشيات العابرة للحدود. ومع تصاعد الضغوط الشعبية، وتضاؤل قدرة النظام الإيراني على تمويل وكلائه أو الدفاع عن رموزه باتت هذه الجماعات المسلحة أمام مأزق وجودي فقد انكشفت السردية، وتفككت المظلة، وتحولت أدوات المقاومة إلى عبء أمني وسياسي يُسرع من تصدع المحور ذاته، ويفتح الباب أمام نهايته كمنظومة عابرة للدول، إيران اليوم تقف على عتبة انهيار السردية التي غدت أدواتها منذ ٢٠٠٣م، تتفكك بسرعة، وتفقد قوتها الرمزية والميدانية والداخل الإيراني يتململ، والنظام يراجع خياراته.

ان ما نشهده ليس صراغاً عسكرياً، بل صراع سردية وهوية استراتيجية، السردية التي بنتها إيران في العراق منذ ٢٠٠٣م، ورُسختها بعد ٢٠١٣م، والتي تقوم على فكرة الهلال الشيعي (من العراق وسوريا إلى لبنان وغزة واليمن) والاستثمار في مليشيات عابرة للحدود، وتغليف هذا النفوذ بـ "شرعية دينية" وإعلام تعبوي عابر للقوميات.

بدأت هذه السردية تتأكل فلم تعد الفصائل تقاتل بشعارات "تحرير القدس"، بل للدفاع عن "منظومة مهددة بالزوال" فما يحدث في العمق الإيراني لم يعد يُقاس فقط بوصفه حملة إسرائيلية عسكرية محدودة، بل أقرب إلى تفكيك منظم لهرم السلطة والبنية السياسية في طهران، هذا التحول يشير إلى أن الهدف الإسرائيلي لم يعد فقط تقويض البرنامج النووي بل نزع أنياب الدولة الإيرانية بصفتها مركزاً إقليمياً للهيمنة وربما أبعد من ذلك لتفكك بنية النظام التي تمكّنه من التمدد والاحتفاظ بوكالاء خارجيين، ويمكن هنا ربط ما يجري مباشرة بما يسمى بـ "نهاية سردية محور المقاومة"؛ فحين يتم استهداف المطارات، ومنشآت الوقود، والصناعة، والاذاعة ومقار الداخلية والخارجية، فهذا لا يندرج تحت مفهوم "تقيد الردع"، بل يدخل في إعادة هندسة الدولة على طريقة الحروب الحديثة.

## إيران وسردية المقاومة ونتيجة المعركة

أضحي النفوذ الذي سعت إيران لتأسيسه منذ ثورة ١٩٧٩، والمبني على شبكة ممتدة من الفصائل والمليشيات بما يُعرف بمحور المقاومة يشهد تآكل استراتيجي غير مسبوق، ليس فقط في خطوطه الأمامية - العراق ولبنان وسوريا واليمن - إنما في مركزه الجيوسياسي داخل إيران، لقد تجاوزت هذه الحرب بصيغتها الحالية حدود "الردع"، ودخلت في مرحلة كسر الإرادة وخلخلة



أو التراجع التكتيكي لإنقاذ النظام ، فضلاً عن أن ثمة مؤشرات متزايدة على وجود انقسام عميق داخل النخبة الإيرانية، فبينما لا تزال أصوات الحرس الثوري تدعى إلى الرد الكامل، ظهرت أصوات داخل مجلس تشخيص مصلحة النظام، ودوائر الأمن القومي الإيراني، تدفع نحو التهدئة وتقييد ردود الفعل وهذا التيار يرى أن الوقت ليس مناسباً لصدام واسع النطاق قد يؤدي إلى تفكك داخلي أو حتى سقوط النظام.

### قدرة هذا الجناح في التأثير على القرار الإيراني مرهونة بشيئين هما:

**الأول:** مدى اتساع الضغوط الشعبية داخل إيران، إذ ترتبط قدرة جناح النخبة الإيرانية على التأثير في القرار السياسي في طهران باتساع دوائر الغضب الشعبي الذي بدأ يتجاوز الاحتجاجات التقليدية نحو مؤشرات تفكك اجتماعي وهجرة جماعية، فمع تصاعد التوتر الأمني والانهيار الاقتصادي، شهدت الحدود الإيرانية مع تركيا والعراق وأذربيجان وباكستان موجات نزوح غير مسبوقة لآلاف من الإيرانيين يومياً للهروب من واقع معيشة يزداد سوءاً بفعل الضربات الإسرائيلية المدمرة، وانعدام الأمن، وانسداد الأفق السياسي، وهذا النزوح الجماعي لا يعكس فقط حجم الضغط الداخلي المتراكم، بل يعرى هشاشة منظومة "الهيبة الثورية" التي طالما استثمرت فيها المؤسسة الحاكمة.

**ثانياً:** مدى تجاوب المجتمع الدولي مع إشارات التهدئة إن وُجدت، وعلى النطاق الدولي تبدو الصورة مركبة فالولايات المتحدة، رغم دعمها غير المشروط لإسرائيل، في هذه المرحلة، تسعى لمنع الانزلاق إلى حرب مفتوحة، وترغب بإبقاء نافذة دبلوماسية مع طهران لاستئناف المفاوضات النووية مقابل استسلام غير مشروط، في المقابل تحاول روسيا توظيف الأزمة واستثمارها بما

تسم الحقيقة الإيرانية في بحض المواقف التاريخية بتفضيل الخاية على الاندفاع العاطفي، مما يؤدي إلى أن تضع في حساباتها التمتع بمرونة متعددة من أجل الحفاظ على نظامها السياسي على حساب حلفائها وذرعها المسلحة، وتقف إيران اليوم في مفترق طرق، حيث بات البقاء الداخلي فوق كل اعتبار، وأدواتها الخارجية لا سيما تلك التي كانت تمثل قوة موازية لها في العراق أصبحت أعباءً محتملة، وهي لحظة شبيهة بما جرى عام ١٩٨٨م، عندما اختار الخميني وقف الحرب لتحسين النظام هناك، تم التخلص عن الحماسة العسكرية، وصاغ القرار بضبط النفس لاستعادة الخاية الاستراتيجية وهي حماية الدولة، يوضح (Vali Naser) في كتابة ("Iran's Grand Strategy — imagining a world without American hegemony") كيف أن طهران لم تبني مشروعها على تصدير الثورة فحسب، بل على عقلية بقاء الدولة ومواجهة الهيمنة الأمريكية، محتمدة على المرونة التكتيكية وإعادة التموضع منذ اتفاق ١٥.٢٠٠٣م، النووي إلى التقارب السعودي - الإيراني الأخير هذه العقلية تستند إلى تجربة حرب الثمانينيات، التي شكلت دولة إيران ورسخت مفهوم "الدولة فوق الأداة".

الأزمة الراهنة، إذن، هي تحول استراتيجي حقيقي في بعد ضرب إسرائيل لإيران مباشرة، وتعرض الميليشيات والقلب العسكري لها لضغوط لم تشهدها منذ زمن، تحول العراق عبئاً أكثر منه رصيداً، وبعد أن كانت الفصائل مدعومة بفخر وفتوى، أصبحت اليوم مصدر تعقيد، يهدد بقلب الحسابات الجغرافية والسياسية، إذ يُظهر المرشد المأزوم وهو يواجه فقداناً تدريجياً للسلطة المطلقة وأزمة قيادة ولا يملك أكثر من خيارين: الرد الصاخب الذي قد يقود إلى حرب شاملة،



يخدم مصالحها الاستراتيجية وعلى أساس ذلك عرضت موسكو التوسط بين طهران وامريكا عبر نقل انشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية إلى الأراضي الروسية ؛ أما بريطانيا وفرنسا فتحاولان لعب دور الوسيط الهادئ، عبر قنوات خلفية تقترح حلولاً تخفف التوتر وتمنع انتشار الفوضى، لكن هي ستكون إلى جانب إسرائيل بالنهاية ؟، في حين تخشى دول الخليج العربي انفجاراً إيرانياً غير محسوب يهدد أمنها الداخلي واقتصاداتها، ولذلك تساند خيارات العودة الإيرانية إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وعلى أساس ما سبق فإن ضرب الميليشيات التابعة للنظام الإيراني في لبنان وسوريا واليمن كشف هشاشة الارتباطات الخارجية التي كانت تمثل عموداً فقرياً لاستراتيجية إمساك الصامت، وانهيار هذه الشبكات طرح تساؤلات كثيرة حول قدرة إيران على الإبقاء عليها، وهذا يعني أن إيران قد تختار التضحية بأذرعها العراقية، تماماً كما فعلت إبان الحرب مع العراق، وستكون الفرصة الأكبر للدولة العراقية، لإعادة بناء سيادتها فوق أدوات طهران، استبدال النفوذ بعيد بنفوذ محلي مؤسستي ؛ أما ما سيعنيه هذا للعراق فهو أن الفصائل سوف تتصدّع داخلياً، وقد تبدأ تبحث عن ولاء جديد أو سياسة وطنية حقيقة، أما الحكومة العراقية فستكتسب دعماً داخلياً وعربياً ودولياً لتصفيه النفوذ المسلح، لذلك فان ما نراه اليوم ليس غياباً لإيران، بل لحظة إعادة تمويع استراتيجي، تعطي فيها إيران الأولوية لتعزيز استقرارها الداخلي حتى وإن اقتضى الأمر تقليل نفوذها الخارجي الذي طالما اعتبرته خط دفاع متقدّم.

”  
ضرب الميليشيات التابعة للنظام الإيراني في لبنان وسوريا واليمن كشف هشاشة الارتباطات الخارجية التي كانت تمثل عموداً فقرياً لاستراتيجية إمساك الصامت، وانهيار هذه الشبكات طرح تساؤلات كثيرة حول قدرة ايران على الإبقاء عليها

## ” مصير الأدوات العراقية بعد انسحاب المظلة الإيرانية

تشكل الفصائل المسلحة في المشهد العراقي المرتبط عضوياً بالمظلة الإيرانية، أحد أكثر التحديات تعييناً وحساسية، إذ لم تُبنَ هذه الفصائل على أسس وطنية محضة، بل ارتكز وجودها ووظيفتها على عقيدة التبعية لمحور إقليمي بقيادة طهران، وتحركت ضمن هندسة جيوسياسية تخدم مصالح ما فوق الدولة لا ما بداخلها، وحين تتهاوى هذه المظلة بفعل حرب عسكرية وتخفيضات استراتيجية في القيادة الإيرانية، فإن الفراغ الناجم لن يكون أمنياً فحسب، بل وجودياً بالنسبة لتلك الفصائل، فلا تكمّن الأزمة الأولى التي تواجه هذه الأدوات فقط في فقدانها للدعم اللوجستي والمالي، بل الأهم من ذلك هو انكشاف خطابها الأيديولوجي، فتلك الشرعية التي طالما غلّفت بعناوين المقاومة والخط الممتد من قم إلى القدس، تنها في حين تنكفي طهران عن دورها الراعي وتدخل في



وتدخل في تحالفات هجينة، هدفها تحقيق النفوذ من داخل النظام لا عبر السلاح أو الخارج.

ومع تزايد الضغط الأمريكي والإسرائيلي والدولي لنزع سلاح الفصائل، وتزايد القناعةإقليمية والعربيّة بضرورة استقرار العراق دون أذرع موازية، فإنّ البيئة السياسيّة العراقيّة لن تبقى كما هي، وأنّ مواجهة بين الدولة والفصائل تصبح شبه محتومة، وهنّا يتبدل المشهد فالفصائل التي كانت تمسك بمفاصل القرار، ستجد نفسها في مواجهة مع الدولة ذاتها، ولكن هذه المرة بدون سند إقليمي وانقلاب داخلي صامت، وبشعبيّة تدعم تفكيرها.

وما يعمّق الأزمة أن تلك الفصائل لم تكن تستثمر في "رأسمال اجتماعي" مستدام داخل العراق، بل ظلت تعتمد على روافع القوة الخشنّة والدعم الخارجي ومع غياب هذا الدعم تنكّشّف هشاشتها الداخليّة، وتصبح عرضة للتفكّك وقد حذر بعض المحارضين الإيرانيّين مراً من أن طهران لا تبني أدوات دائمّة بل أدوات استهلاكٍ طرفي، تُستخدم في لحظة وتُلقى عند الانتهاء منها وقد تكون لحظة التخلص منها قد بدأت بالفعل، تشير مجلّم المؤشرات إلى أنّ عراق ما بعد المظلة الإيرانيّة، سيكون ساحة تصفيّة حسابات مع هذه الفصائل، لا احتواء لها، والأدوات التي اعتادت أن تكون في مركز القرار قد تجد نفسها لأول مرّة منذ ٢٠١٣م، على هامش الأحداث أو في موقع الملاحقة فالنهاية ليست قريبة، ولكن بدايتها باتت واضحة تماماً.

يبدو أنّ العراق في ضوء كل هذه التحوّلات المتتسارعة يقف عند مفترق طرق إن تفكّكت شبكة النفوذ الإيرانيّ بالفعل، فإنّ لحظة الانفراج هذه قد تشكّل فرصة غير مسبوقة لاستعادة السيادة الوطنيّة، وتحرير القرار العراقيّ من هيمنة الخارج وأدواته، لكن الفراغ لا يمّا

طور الانكفاء الداخلي، وهذا الانهيار الخطابي سيدفع إلى حالات من التشظي والاضطراب داخل بنية الفصائل نفسها، فغياب المركز الإيراني يعني غياب المرجعية الحاسمة، ما يُغري قيادات ثانوية إلى تحدي مراكز القرار، أو إلى الانفصال في ولاءات ووجهات تمويل جديدة، ضمن هذا السياق، تبدو حالات الانشقاق المحتمل داخل الفصائل مسألة وقت إذ إن التجارب التاريخية تشير إلى أن الميليشيات القائمة على شبكة صالح خارجية لا تبقى متماسكة حين تسقط تلك الشبكة، فمن غير المستبعد أن تسعى بعض الأجنحة للارتقاء في أحضان رعاة جدد - قد يكونون إقليميين مثل تركيا، أو لاعبين دوليين مثل روسيا أو الصين - خصوصاً في ظل صراع النفوذ العالمي على العراق، الذي لن يبقى منطقة فراغ.



من جهة أخرى، هناك سيناريو واضح يتمثل في محاولة هذه الفصائل التحول إلى كيانات سياسية أكثر قبولاً في الداخل العراقي، إذ سنشهد مساعي لإعادة تدوير الولاء لا بهدف إنهاء الصلة مع طهران، بل لإعادة تشكيل الخطاب والوظيفة بما يتماشى مع متطلبات الداخل العراقي، ستُعاد صياغة بعض الفصائل في صورة أحزاب وطنية تنفتح على خطاب غير طائفي،



## تركيا:

تجمع تركيا بين عدة عناصر قوّة تجعلها دولة طامحة لملء الفراغ بعد الانهيار الإيراني في العراق، فوجود حدود جغرافية طويلة ومتقدمة، ونفوذ مباشر في شمال العراق عبر القواعد العسكرية (مثل قاعدة بعشيقة) والعمليات الاستخباراتية، فضلاً عن علاقاتوثيقة في الأوساط السنّية، والأوساط التركمانية والكردية، وعلاقات اقتصادية وتجارية عميقّة مع الفعاليّات الاقتصاديّة العراقيّة، كل ذلك يجعل تركيا تُعدّ من أكبر الشركاء التجاريين للعراق (بحجم تجارة تجاوز ٥٥ مليار دولار سنويّاً)، إلا أن ذلك قد لا يكون ممكناً خصوصاً وأنّ تركيا لم تتحمل على حسم عدد من الملفات المهمة بالنسبة للعراق كملف المياه مما ضاعف من الشعور تجاه سياساتها من قبل العراقيّين، كذلك فإنّ تركيا تعاني من أزمات خارجية مع دول المنطقة وأبعد منها مع تراجع في النمو الاقتصادي الذي انعكس على انهيار قيمة عملتها الوطنيّة، لذلك قد لا تكون مرشحة للعب هذا الدور.



نفسه تلقائياً، وإذا لم يُحسن العراق - دولة ونخبة ومجتمعاً - اغتنام لحظة التحول الاستراتيجي الإيراني، فإن بقایا الأدوات المرتبطة بطهران قد تعيد تموّلها تحت رعاية قوى إقليمية، أو دولية جديدة، لتعيد إنتاج ذات الحلقة المفرغة من التبعية والتشرذميّة.

## من سيملاً الفراغ الإيراني في العراق؟

يتشكّل المشهد الإقليمي والدولي في إطار محاولة ملء الفراغ الإيراني في العراق عبر توازنات دقيقة، تتدخل فيها مصالح القوى الكبرى والإقليمية، ويبدو أنّ هذا السيناريو يحمل أكثر من بعد اقتصادي، وسياسي، وأمني، ومن الدول المرشحة لذلك:

## الولايات المتحدة:

بالرغم من توجهها نحو الانسحاب الكامل بحلول سبتمبر ٢٠١٧، إلا أن تصاعد الهجمات على إسرائيل ومخاوف من عودة داعش دفعت بعض مكونات النظام العراقي لدعوة بقاء القوات الأميركيّة لمرحلة إضافية، وفي هذا السياق لا تعدّ أمريكا المرشح الأبرز لملء الفراغ، بل هي لاعب مراقب يحاول ضبط التوازن دون انخراط ثقيل، بينما القوى الإقليمية الأخرى تملأ الفراغ بالدرج، وفق تصورات محلية وإقليمية متشاركة، قد تفضي في النهاية إلى مشهد عراقي جديد، لكن في مقابل ذلك فإن إسقاط النظام الإيراني كنتيجة للحرب مع إسرائيل سيكون أساس استراتيجية جديدة لواشنطن تتمثل بعدم ترك العراق لاي دولة عربية أو إقليمية ومن ثم ستحمّل إدارة ترامب على إعادة صياغة النظام السياسي في العراق من خلال مرحلة انتقالية تقودها شخصيات بعيدة عن المحور الإيراني، وهذا قد يكون مقبولاً إلى حد كبير خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأميركيّة هي من أسست النظام السياسي



**روسيا:**

تملك موسكو خبرة استخباراتية وعسكرية في سوريا ويمكنها نقل نموذج "الانتشار الهادئ" إلى العراق عبر صفقات التسليح والتعاون الأمني خاصه وهي تحاول استغلال ضعف طهران لتقديم بدائل تقنية واستخبارية للفصائل التي ستترك دون راعٍ خصوصاً في ظل علاقتها بفصائل شيعية معينة منذ فترة الحرب على داعش، أما ما يرتبط بالداخل العراقي فإن روسيا ترى كقوة غير مقبولة إلى حد ما كونها قدمت دعماً وحماية لل مليشيات العراقية، وتحظى باحترام محدود في بعض الأوساط الشيعية والمناهضة للغرب، حتى أن بعض القوى داخل الحشد الشعبي والنظام الأمني العراقي تعدد التعاون الروسي أقل تكلفة سياسية ومورد تسليح بديل عن واشنطن، وبناء على تراجعها نتيجة الحرب مع أوكرانيا وفشلها في أن تكون حليف موثوق قد لا يُؤهلاً لها ذلك لملء الفراغ خصوصاً وأنها قد تجد العراق بعيد عن اهتماماتها الجيواستراتيجية.

**الصين:**

لا تهتم بكين بالنفوذ الأمني بقدر اهتمامها بالتدخل في الاقتصادي، وتملك مشاريع استراتيجية في البنية التحتية، والكهرباء، والطاقة، واستثمرت مليارات في قطاع النفط العراقي، فضلاً عن ان مبادرة "الحزام والطريق" تمنح الصين مبرراً قوياً للتوسيع داخل العراق، دون صدام سياسي، أما ما يرتبط بالتدخل الداخلي فإن الصين تقدم نموذجاً "براغماتياً" يحظى بقبول متوسط من مختلف الأطياف، وتحظى بثقة لأنها لا تتدخل سياسياً أو دينياً، إلا أن رغم التمدد الاقتصادي المنظور في العراق، إلا أنها لم تقدم نفسها كفاعلاً

سياسي دولي ولاعب مؤثر في المنطقة كونها تفضل التعاون الاقتصادي والتجاري على الهيمنة والنفوذ في الفراغات التي تحدثها الأزمات في المنطقة، لذلك فهي لا تمتلك الفرصة أو التوجه الأيديولوجي.

## الدور السعودي المحتمل لسد الفراغ الإيراني في العراق

تمثل المملكة العربية السعودية السعودية فاعل استراتيجي يراهن على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، بما في ذلك العراق، ويكشف عن نموذج قائم على احترام السيادة والاستثمار في البنية المؤسسية، لا يقوم على الاحتواء الطائفي، أو التبعية السياسية، إنما على مبدأ "الضامن المؤسسي"، القائم على احترام السيادة الوطنية ودعم البنية المؤسسية للدولة، وهو ما يعكس رغبة داخلية متنامية لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي خصوصاً في الجنوب والوسط بوجود بديل عربي -إقليمي يعيد الاعتبار للدولة، لا للطائفة.

فبعد عقود من الهيمنة الإيرانية التي تعاملت مع العراق عبر أدوات ما دون الدولة (الفصائل، الولايات، العقيدة)، بدأت تظهر طروحات جديدة داخل النخب السياسية والشعبية العراقية تطالب بجهة إقليمية تعيد التوازن دون مصادرة القرار الوطني والمملكة العربية السعودية تمثل هذا الخيار، لأنها لا تتعامل مع العراق على أساس مذهبية، بل من خلال البوابة السياسية الرسمية، أي عبر الدولة ومؤسساتها، وهذا يختلف جذرياً عن النموذج الإيراني، الذي طالما أقام شبكة نفوذ تعتمد على التمزق الاجتماعي وإضعاف الدولة لصالح "الهيمنة بالوكالة".



لقد بدأت المكونات المجتمعية والنخب المدنية تدرك أن العلاقة مع المملكة العربية السعودية تمثل فرصة سياسية واقتصادية، كون المملكة هي قبلة المسلمين جميعاً، وأن تقبّلها لا يصطدم بحساسيات دينية كما هو الحال مع إيران، كما أن ارتباط العراق بالعالم العربي من البوابة السعودية يُعيد التوازن للهوية العراقية التي اختطفت طائفياً على مدى عقدين؛ ولا يبدو في لحظة التحول الإقليمي العميق الذي نشهده أن هناك فاعلاً واحداً قادرًا على ملء الفراغ بعد الدور الإيراني بالكامل في العراق، بل تقدم مجموعة من القوى الإقليمية بمقاربات متباعدة، فتركيا تمضي بثقلها الجغرافي والاقتصادي وال العسكري، وروسيا تناور بهدوء عبر الأمن والطاقة، والصين تتسلل عبر بوابة الاستثمارات والبني التحتية، لكن المملكة العربية السعودية وحدها تُقدم نموذجاً ضامناً للدولة لا مهدداً لها، وحرصها على وحدة العراق واستقراره دون أجنadas مذهبية، ولعل ما يعزّز ذلك هو سجلها في ملفات إقليمية حساسة في سوريا وفي لبنان وعدد من الملفات الإقليمية والدولية .



٦٦

ارتباط العراق بالعالم العربي من البوابة السعودية يُعيد التوازن للهوية العراقية التي اختطفت طائفياً على مدى عقدين؛ ولا يبدو في لحظة التحول الإقليمي العميق الذي نشهده أن هناك فاعلاً واحداً قادرًا على ملء الفراغ بعد الدور الإيراني بالكامل في العراق

٦٦



# Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث  
المرفقة للجامعة



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation Geneva**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel: +44-1223-760758  
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

Avenue de  
Cortenbergh 89  
4<sup>th</sup> floor, 1000  
Brussels  
Belgium

